الأمم المتحدة

A/ES-10/271–S/2004/506

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
21 June 2004
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة التاسعة والخمسون

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ موجهتان إلى الأمين العام وإلى رئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة

ما زالت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تواصل بناء جدارها التوسعي في الأرض الفلسطينية المحتلة منتهكة بذلك مباشرة قرار الجمعية العامة دإ-١٠/١٣ المؤرخ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ الذي طالبت فيه ''إسرائيل بوقف وإلغاء تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك في القدس الشرقية وحولها، والذي يُعد إخلالا بخط هدنة عام ١٩٤٩، ويناقض أحكام القانون الدولي ذات الصلة''. ولم تتورع السلطة القائمة بالاحتلال عن مواصلة مصادرة مزيد من الأرض الفلسطينية، وحرف وتدمير المزيد من الممتلكات الفلسطينية والتعجيل في بناء الجدار في تجاهل فاضح أيضا لقرار الجمعية دإ-١٠/١٤ الذي طلبت فيه الجمعية إلى محكمة العدل الدولية بأن تصدر، على وجه السرعة، فتوى بشأن هذه القضية، وفي ازدراء بالمداولات التي تجريها المحكمة بشأن هذه القضية.

وفي الأسابيع الأخيرة أصدرت السلطة القائمة بالاحتلال أوامر بمصادرة أراضٍ يملكها فلسطينيون في بلدة سلفيت تمهيداً لبناء الجدار التوسعي في عمق الأرض الفلسطينية حول مستوطنة ''أرييل'' غير القانونية التي تقع على بعد نحو ١٢ ميلاً إلى الشرق من الخط الأخضر وفي نقطة لا يبلغ عندها عرض الضفة الغربية إلا نحو ٣٣ ميلاً. وتفيد تقارير عدة بأن الخطة الحالية تقضي ببناء الجدار إلى الشرق من "أرييل" وغيرها من المستوطنات غير القانونية، في ما تدعوها حاليا السلطة القائمة بالاحتلال ''الأظافر''، الأمر الذي يؤدي إلى ضم بحكم الواقع لأجزاء ضخمة من الأرض الفلسطينية. وستتضرر جراء بناء الجدار في تلك المناطق عشرات القرى الفلسطينية وآلاف السكان الفلسطينيين، نظراً إلى أن العديد من هذه القرى سيختنق بالكامل داخل جيوب محاطة بالجدار.

210604 210604 04-39828 (A)

كما تواصل السلطة القائمة بالاحتلال استيطانها غير القانوني وأنشطة بناء الجدار على أراض فلسطينية، لا سيما في القدس الشرقية المحتلة وحولها. فبناء الجدار داخل بلدتي الرام وقلندية، شمال القدس، وحولهما وعبرهما يعزل القرى والأُسَر بعضها عن بعض ويزيد من الصعوبة التي يواجهها المقيمون الفلسطينيون في الاستمرار في حياتهم. وقد زادت وتيرة الاحتجاجات والتظاهرات التي ينظمها فلسطينيون وإسرائيليون وناشطون دوليون داخل الأرض الفلسطينية المحتلة ضد الجدار مع مواصلة إسرائيل عملية البناء والتعجيل فيها. وتميز رد قوات الاحتلال الإسرائيلي على المتظاهرين بما دأبت عليه من استخدامٍ مفرط وعشوائي وغير متناسب للقوة. فسقط في الأيام الأخيرة عشرات الجرحى الفلسطينيين لدى احتجاجهم على الخطط الإسرائيلية الهادفة إلى مصادرة آلاف الدونمات من المزيد من الأراضي ومحاولتهم منع جرافات التدمير من العمل داخل مناطق الزاوية ودير بلوط وسلفيت وغيرها من البلدات والقرى المتضررة بشكل مباشر جراء الجدار في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة.

ومن الواضح أن التصعيد الذي تقوم به إسرائيل في تنفيذ هذه الأنشطة غير القانونية لا يعزى إلى دواعٍ أمنية كما تدعي السلطة القائمة بالاحتلال، بل إلى ترسيخ ضم السلطة القائمة بالاحتلال للأرض الفلسطينية بحكم الواقع، لا سيما الأرض التي بنيت عليها المستوطنات غير القانونية والمناطق المحيطة بها، هادفةً بذلك إلى ترسيم حدود جديدة بعيدة كل البعد عن حدود ما قبل عام ١٩٦٧. ومن المهم في هذا الصدد استرعاء الانتباه إلى الأوامر الأخيرة الصادرة عن وزير الدفاع الإسرائيلي السيد شاوول موفاز التي دعا فيها إلى التعجيل في تشييد آلاف أخرى من الوحدات الاستيطانية في مستوطنة ''إتزيون'' غير القانونية. وقد استهدفت إسرائيل، في سعيها المحموم إلى بناء وقائع كهذه على الأرض، سواء عبر المستوطنات أو الجدار، بشكل لا يرقى إليه شك إلى الاحتفاظ بالأرض عوض إنهاء احتلالها غير القانوني الممتد طوال ٣٧ سنة.

ولا تزال إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تواصل ارتكاب هذه الانتهاكات والخروقات الجسيمة للقانون الدولي في وقت تسعى إلى إلهاء المجتمع الدولي بخططها المزعومة من أجل ''فك الارتباط'' من قطاع غزة. وفي هذا الصدد بات أكثر من واضح أن إسرائيل لا تعتزم أن تجعل من فك الارتباط هذا انسحابا حقيقيا بل وسيلة لإعادة انتشارها في غزة ولاحتوائها وعزلها تماما بعدم وجود حدود أو توصل مع باقي الأرض الفلسطينية المحتلة. وقد زاد اتضاح هذه النية بعدما كشفت السلطة القائمة بالاحتلال في الأسبوع الماضي عن خطط لشق خندق مائي على حدود غزة مع مصر وفتحت باب استدراج العروض للمتعهدين الراغبين في القيام بالمشروع. وأفيدَ أن هذا الخندق المائي الذي سيُحفَر على طول ما يسمى بطريق فيلادلفيا سيكون بطول لا يقل عن ٤ كيلومترات وبعمق يراوح بين ١٥ و ٢٥ مترا وبعرض يناهز ١٢٠ مترا، وأن السلطة القائمة بالاحتلال تعتزم تدمير مزيد من المنازل الفلسطينية في هذه المنطقة.

ولا تزال الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، حرجة والوضع فيها يزداد إلحاحاً نظراً إلى ما يحمله كل يوم يمر من المزيد من الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي، ولحقوق الشعب الفلسطيني. وعليه، فإن بناءَ الجدار وجميعَ الممارسات غير القانونية التي تقوم بها إسرائيل في هذا الصدد تبعدنا أكثر فأكثر عن التوصل إلى تسوية سلمية وتقوض بشكل جدي الحل القائم على دولتين للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني. وفي الواقع، ما لم يجر وقفُ بناء هذا الجدر التوسعي وتفكيكُه سيستحيل التوصل ماديا إلى الحل القائم على دولتين. لذا يجب على المجتمع الدولي التصدي لهذه التهديدات الخطيرة التي تحيق بالسعي إلى السلم والاستقرار كما يجب بذل جهود عاجلة في سبيل إعادة إحياء عملية السلام وإعادة الطرفين إلى المفاوضات وتطبيق خارطة الطريق.

وتأتي هذه الرسالة إلحاقاً برسائلنا الـ ١٩٣ السابقة التي وُجهت إليكم في خصوص الأزمة التي ما زالت تشهدها الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وتشكل هذه الرسائل المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ (A/ES-10/270-S/2004/485) سجلا أساسيا للجرائم التي

ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ولا بد أن تُساءل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، عن جميع جرائم الحرب تلك، وإرهاب الدولة، والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي ترتكبها بحق الشعب الفلسطيني، ولا بد أن يمثل الجناة أمام العدالة.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة كوثيقة من وثائق دورة الجمعية العامة الاستثنائية الطارئة العاشرة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ناصر **القدوة**

السفير

المراقب الدائم لفلسطين

لدى الأمم المتحدة